Route Educational & Social Science Journal
Volume 6(5); May 2019

Artical History

Received/ Geliş	Accepted/ Kabul	Available Online/yayınlanma
26.04. 2019	06.05.2019	15.05.2019

Non-hydrocarbon foreign investment as a development alternative in algeria

الاستثمار الأجنبي خارج المحروقات كبديل لتحقيق التنمية في الجزائر

بركة محمد
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر

BARKA Mohamed
Lecturer, Faculty of Economic and Commercial Sciences and Management Sciences, University of Kasdi Merbah, Ouargla, Algeria

طبشي إبراهيم
باحث بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر

TOBCHI Brahim
PhD student, Faculty of Economic and Commercial Sciences and Management Sciences, University of Kasdi Merbah, Ouargla, Algeria

الملخص

تطرقنا في هذا المقال لموضوع التنمية الاقتصادية و الاستثمار الأجنبي المباشر خارج المحروقات في ظل الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة مابين 1986 و 2016 من حيث الاعتماد علية كبديل لتحقيق التنمية،حيث قمنا بدراسة ثلاثة محاور أساسية بداية بخصائص الاستثمار الأجنبي المباشر أهميته ومميزاته ثم مخططات التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة بإبراز حصة الاستثمار الأجنبي المباشر خارج المحروقات في هذه المخططات وفي المحور الثالث قمنا بدراسة تحليلية بناءا على معطيات سنوية بالتركيز على متغير الاستثمار الأجنبي المباشر خارج المحروقات وعلاقته بمتغير الناتج الداخلي الخام و معدل

التشغيل حيث توصلنا الى ان الاستثمار الأجنبي المباشر خارج المحروقات يؤثر بشكل ايجابي على كل من الناتج الداخلي الخام ومعدل التشغيل في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر،المحروقات،التنمية الاقتصادية،مخططات التنمية،الإصلاحات الاقتصادية

Abstract

In this article, we discussed the issue of economic development and foreign direct investment excluding hydrocarbons in the economic reforms adopted in Algeria between 1986 and 2016, in terms of importance to economic development, we have studied three main axes, to start with the characteristics of FDI, its importance and its advantages, economic development in Algeria during the study period highlighting the share of foreign direct investment excluding hydrocarbons in these schemes and in the third axis, we have conducted an analytical study based on annual data focused on the variable of foreign direct investment outside hydrocarbons and its relationship with the GDP and the employment rate, where we reached that foreign direct investment outside hydrocarbons has an effect positive on the GDP and the exploitation rate in Algeria.

Key words: Foreign direct investment, hydrocarbons, economic development, development plans, economic reforms.

1.المقدمة

تعد الجزائر من الدول النفطية التي تعتمد على عائدات المحروقات في تمويل التنمية و نتيجة لانعكاسات انهيار اسعار البترول فإنها أصبحت تعاني من اختلال التوازنات الاقتصادية ،هذه الوضعية أدت بها إلى ضرورة التفكير في اعتماد مخططات تنموية ناجعة وتشجيع الاستثمار بكل أشكاله خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر خارج المحروقات ،فبعد الاستقلال تبنت استراتيجية تنموية نابعة من الاقتصاد الموجه حيث ساد الشك و الخوف من الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر مما جعلها معادية له ، لتدخل الجزائر في مرحلة جديدة بعد ازمة المديونية التي عاشتها في نهاية الثمانينات و توجهها بعد ذلك نحو الانفتاح على

اقتصاد السوق ، و هو ما ادى الى تغير طريقة تعاملها مع ملف الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال انتهاجها سياسة الباب المفتوح امامه.

2.إشكالية الدراسة:

أقرت الجزائر عدة إجراءات وتدابير حاولت بها تحسين مناخ الاعمال رغبة منها في تعزيز مساهمة ارس المال الخاص سواء المحلي أو الأجنبي منه في عملية التنمية الاقتصادية و ذلك لتحقيق مجموعة من الاهداف التي ارتبطت اساسا بترقية الصادرات خارج المحروقات و خلق فرص عمل و تلبية حاجات السوق المحلية الأساسية،من هذا المنطلق أردنا في هذه الدراسة الإجابة على التساؤل التالي:

إلى أي مدى يمكن الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر خارج المحروقات في تحقيق التنمية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة؟.وانطلاقا من التساؤل الرئيس يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود الاستثمار الأجنبي المباشر،ماهي خصائصه،أهميته ومميزاته؟
- ما هي مخططات التنمية المعتمدة لتفعيل الاستثمار الأجنبي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة مابين 1986 و 2016؟
- مامدى تأثير معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر خارج المحروقات في متغيرات التنمية في الجزائر ؟

3.فرضيات الدراسة:

انطلاقا من التساؤلات السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1 – للاستثمار الأجنبي المباشر آثار ايجابية وسلبية على اقتصاد الدول المضيفة وان ما تقدمه هذه الاستثمارات من فوائد مادية ومعنوية مختلفة من الموارد تجعلها تتميز عن باقي مصادر التمويل الخارجي التي تعتمد عليها الدول المستضيفة في تحقيق اهدافها التنموية ؛

2 – إن الاستثمارات الأجنبية في الجزائر لم يكن لها اي دور في تمويل برامج التنمية المحلية التي كانت رهينة أسعار البترول. و ان الجزائر عجزت عن توفير مناخ استثماري ملائم رغم الترسانة القانونية التي سنتها لتشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي ، والذي يرجع الى عدة عوامل منها اقتصادية وأخرى غير اقتصادية؛

3 – للاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج المحروقات المستقطبة في الجزائر آثار ايجابية على معدل النمو اقتصادي ، الاستثمار المحلي بالإضافة الى التشغيل.

4.أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- إبراز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للاقتصاد الجزائري وأهم مميزاته؛

- التعرف على مميزات الاقتصاد الجزائري وأهم المخططات التنموية المعتمدة خلال الفترة (1986-2016)؛

- سبل تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر خارج المحروقات في الجزائر لتقليص الاعتماد على عوائد المحروقات و لتحقيق التنمية الاقتصادية.

5.أهمية الدراسة: تتمثل اهمية هذه الدراسة في:

- إبراز الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تنويع مصادر التمويل والحد من الاعتماد على عائدات المحروقات؛

- المساهمة في الدارسات التي تتمحور حول إبراز الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية؛

- تسليط الضوء على متغير اقتصادي مهم كالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دارسة تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تقييم مدى تأثير الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر خلال فترة (1986-2016) عليه،بالإضافة الى الوقوف على واقع هذه التجربة محاولين الخروج منها ببعض الدروس و النتائج التي يمكن الاستفادة منها في تحسين المناخ الاستثماري و ايجاد حلول تساعد على دفع عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر .

6.منهج الدراسة: في دراستنا لموضوع البحث اعتمدنا على منهجين، الأول هو المنهج الوصفي حيث اعتمادنا عليه في عرض المفاهيم المرتبطة بالاستثمار الأجنبي وكذلك مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر. أما الثاني فهو المنهج التحليلي حيث اعتمدنا عليه في تحليل المعطيات التي تم تجميعها و إبداء الرأي فيها.

7.حدود الدراسة: لدراسة الاشكالية قمنا بدارسة المحيط الداخلي للاستثمار في الجزائر من خلال الحوافز المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر وآثارها على الاقتصاد الجزائري. وبتحديد الفترة الزمنية من سنة 1986 الى 2016 حيث شهدت فترة التسعينيات و ما بعدها صدور عدة قوانين كرست سياسة الباب المفتوح الذي انتهجتها الجزائر اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر و اعطاء دور أكبر للاستثمار الأجنبي خارج المحروقات في عملية التنمية الاقتصادية.

8.مرجعية الدراسة: أثناء القيام بإنجاز هذه الدراسة تم الاعتماد على المراجع التالية:

- اعتماد مراجع من كتب، مذكرات، تقارير، سواء كانت هذه المراجع باللغة العربية أو اللغة الأجنبية؛

– الاستعانة بشبكة الانترنت بغية الحصول على الدراسات الحديثة وبياناتها التي يتعذر إيجادها في المكتبات.

9.الدراسات السابقة:قمنا بتناول الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر،وبحسب التسلسل التاريخي وذلك على النحو التالي:

تناولت دراسة **زغيب (2005)** واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لمعرفة الجهود المبذولة من طرف الدولة لاستقطابه ورفع من حجم تدفقاته اللازمة لتنمية اقتصادها، من خلال دراسة تحليلية في الفترة مابين 1962 و 2002، وتوصلت الى ان الجزائر منطقة غير مستقطبة لرؤوس الاموال بالمقارنة مع تدفق الاستثمار العالمي وهذا راجع الى عوائق عديدة تصادف المستثمر الأجنبي مرتبطة أساسا بالقوانين والممارسات التي تنظم تدفق الاستثمار الأجنبي،وأوصت الدراسة بإعادة تأهيل القطاع الانتاجي خارج المحروقات باعتماد آليات فعالة لتطويره،تخفيض تكاليف الاستثمار وذلك بتحسين البنى التحتية والمرافق الضرورية وكذلك تقليص الأعباء الضريبية وذلك بإلغاء الازدواج.[1]

قام **هنسن و راند (2005)** بدراسة تحليل العلاقات السببية في Granger بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي في عينة من 31 دولة نامية خلال 31 سنة. باستخدام مقدرات البيانات غير المتجانسة،وتوصلت الدراسة الى أن العلاقة السببية ثنائية الاتجاه بين نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي ومستوى الناتج المحلي الإجمالي و أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير مستدام على الناتج المحلي الإجمالي ، في حين أن الناتج المحلي الإجمالي ليس له تأثير طويل الأجل على نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي. وبهذا المعنى ، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو مصدر للنمو. بالإضافة إلى ذلك، في نموذج الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره جزءًا صغيرًا من تكوين رأس المال الإجمالي، وجدت الدراسة أيضًا آثارًا طويلة الأجل للاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي، يمكن تفسير هذا بأن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير على الناتج المحلي الإجمالي من خلال نقل المعرفة واعتماد تكنولوجيات جديدة.[2]

[1] – زغيب،شهرزاد،(2005)**الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وآفاق**،مجلة العلوم الانسانية،جامعة محمد خيضر بسكرة–الجزائر،(8).

2- Henrik,Hansen & John,Rand,(2005) **On the causal links between FDI and Growth in developing countries**, World institute for development economics research, United Nations University, Helsinki, Finland,(31/2005).

تناولت دراسة **بونوة ومعطالله (2014)** تأثير الجودة المؤسسية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة ما بين 1995 و 2011 باستخدام مؤشر الحرية الاقتصادية ، والذي يعكس الجودة المؤسسية للاقتصاد ومؤشرين للحكومة ، وهما: فاعلية الحكومة، وصوتها ومساءلتها التي تمثل الجودة المؤسسية السياسية.وقد تم استخدام اختبار يوهانسن للتكوين المشترك للتحقيق في وجود علاقات طويلة الأجل بين المتغيرات التي تم اختبارها، بالإضافة إلى ذلك ، تم تطبيق نموذج تصحيح أخطاء المتجهات (VECM) لتحليل العلاقات الديناميكية القصيرة والطويلة الأجل بين السلاسل الزمنية المختلفة ، بالإضافة إلى استخدام وظائف الاستجابة النبضية وتحليل التباين.وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات التي تم اختبارها، و أن مؤشر الحرية الاقتصادية و صوت ومسائلة الحكومة لهما آثار إيجابية طويلة الأجل على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر،وأوصت الدراسة بأن تحسين الحرية الاقتصادية والصوت والمساءلة في الجزائر يمكن اعتباره خطة ناجحة لخلق مناخ موات للاستثمار وجذب المزيد من التدفقات خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل.[3]

هدفت دراسة **المفراجي و المسافير (2014)** من خلال التركيز على العديد من الدراسات السابقة التي شملت عينة من دول العالم الى تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي ،لاسيما آثاره على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من 1994 إلى 2012 ،وتوصلت الى الاستنتاج الرئيسي للعلاقة الايجابية جدا بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي رغم انه في بعض الحالات يكون سلبيا أو حتى معدوم، وفي هذه العلاقة هناك العديد من العوامل التي لها الأثر الايجابي مثل المستويات الكافية من رأس المال البشري والأسواق المالية المتطورة والتكامل بين الاستثمار المحلي والأجنبي ونظم التجارة المفتوحة وأوصت بإعطاء الاهمية البالغة لجودة البيئة السياسية.[4]

قام **مراس (2015)** بدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية بناء نموذج تكامل متزامن للعلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تبيان توجه تحركات الاستثمار

[3]-Bounaoua, Chaib & Matallah, Siham ,(2014) **The impact of institutional quality in attracting foreign direct investment in Algeria**, Topics in middle eastern and north African economics, Loyola University Chicago,16 (2).

[4] -Almfraji ,Mohamed Amin & Almsafir ,Mahmoud Khalid,(2014) **Foreign direct investment and economic growth**,Procedia,Social and Behavioral Sciences,Universiti Malysia Kelantan, 129,206-213.

الأجنبي المباشر الى الجزائر في الفترة الممتدة بين 1980 و 2012، و للتعرف على ذلك تم الاستعانة بنماذج السلاسل الزمنية وكذا الاعتماد على بناء النماذج القياسية،وتوصلت الدراسة الى أن تحركات الاستثمار الأجنبي هو تحرك غير خطي لأن الاستثمار الأجنبي في الجزائر لم يعرف ذلك الاستقرار المطلوب الذي كان نتيجة للأوضاع الامنية والسياسية وحتى الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها البلاد وأوصت الى ضرورة الاستعانة بالخبرة الأجنبية في مجال المحروقات لتحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي فتح المجال أمام المستثمر الأجنبي.[5]

تناول **بنيدير** (**2015**) بالدراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام بيانات سنوية من 1990 إلى 2013 حيث تم تقدير آثار الاستثمار الأجنبي المباشر وتقييم العلاقة السببية قصيرة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي،وتوصل الى أنه على المدى الطويل ، ليس للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير كبير على النمو الاقتصادي. ومع ذلك ، هناك علاقة سببية قصيرة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي. قد يكون هذا بسبب حقيقة أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بدرجة كبيرة على النفط الخام وعدم وجود بيئة مزدهرة للمستثمرين الأجانب.[6]

هدفت دراسة **بن حمو** (**2016**) الى قياس وتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي في الجزائر وبين مجموعة من محدداته المتمثلة في سعر الصرف،الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الانفتاح الاقتصادي،الصادرات والواردات من خلال تطبيق طريقة الانحدار المتعدد وطريقة المربعات الصغرى باستخدام اسلوب SPSS و Eviews ،وتوصلت الى ان الناتج المحلي الإجمالي هو المتغير الذي له اكبر تأثير ايجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،كذلك ان هناك علاقة ايجابية بين مؤشر الانفتاح الاقتصادي و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بينما سعر الصرف كانت له علاقة سلبية ،وانعدام العلاقة بين الصادرات والواردات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأوصت الدراسة بضرورة الرفع من الناتج المحلي الإجمالي

[5]- مراس ،محمد ،(2015) **قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر**،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، الجزائر،(2)، 121-130.

[6]- Benidir ,Samir,(2015) **Estimating the impact of foreign direct investment on economic growth in Algeria**,Master of economics,Universiti UTARA Malaysia,Malaysia.

الذي يمثل اكبر مؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق التخفيض من الاستهلاك والإنفاق الحكومي،وضرورة التوجية الانجع للتصدير.[7]

تناولت **دحماني (2016)** بالدراسة تأثير مناح الاستثمار في استقطاب الاستثمار الأجنبي في دول المغرب العربي من خلال التحليل الاحصائي للوقائع والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ومقارنة المدى الذي وصلت اليه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول المغرب العربي ومايطابقها من اوضاع على مستوى الدول العربية،الدول النامية والعالم خلال الفترة مابين 2000 و 2015 وتوصلت الى ان الدول المغرب العربي قامت بإدخال تعديلات على قوانين الاستثمار وتكييفها مع القوانين الدولية خدمة للمستثمرين الاجانب ومساعدتهم،ورغم تحسن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر الا انها لم تصل الى المستوى المطلوب بالنظر الى امكانات البلد وبالنسبة لتونس والمغرب فلابد من مواصلة التحسينات في مناخ الاستثمار حتى تصل لمستوى الدول العربية المتفوقة،اما بالنسبة لليبيا وموريتانيا،فتحصلت على المراتب الاخيرة في معظم مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار نظرا لعدم الاستقرار السياسي فيها،وأوصت الدراسة بوضع استراتيجية انتقائية تستهدف جذب انواع معينة من الاستثمار تتلائم مع وضعية التنمية السائدة وتتميز بمرونة عالية في نقل التكنولوجيا مع الاهتمام بقطاع الزراعة والصحة والسياحة،وضرورة تعزيز القدرة التنافسية لدول المغرب العربي وذلك من خلال توزيع الاستثمارات المغاربية على مشروعات مشتركة في أكثر من دولة .[8]

قام **بوعافية (2017)** بدراسة هدفت الى دارسة واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومدى مساهمتها وقدرتها على دعم عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر و معرفة آثارها المتوقعة على الاقتصاد الجزائري من خلال تحليل المعطيات المجمعة خلال الفترة مابين 1996 و2016 وتوصل الى ان الاستثمار سواء المحلي او الأجنبي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو و التنمية الاقتصادية و مثلت الدول العربية المصدر الرئيسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة ما بين 2002 و 2015 بمعدل 51% ،كذلك

[7]–بن حمو،فايزة،(2016)،**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر**،أطروحة دكتوراه منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية،جامعة الجزائر 3 ،الجزائر.

[8] –دحماني،سامية،(2016) **أثر مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة لدول المغرب العربي خلال الفترة (2000–2015)**،أطروحة دكتوراه منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر 3،الجزائر.

ان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر لم تساهم لا في زيادة الناتج الداخلي الخام و لا في زيادة معدات نموه و التي كانت الزيادة فيها نتيجة ارتفاع اسعار برميل النفط وأوصت الدراسة بالعمل على استقرار القوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي من حيث كيفية تطبيقها وفهمها،وأن تقسيم الامتيازات التي تقدم للمستثمرين على اساس قطاع النشاط يجعل الاستثمار سواء المحلى منه او الأجنبي يعمل جنبا الى جنب مع مساعي الدولة و بالتالي يساهم بشكل اكبر في عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر.[9]

تناولت دراسة **بوكزاطة (2017)** أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أحد مصادر التمويل الخارجي الذي تعتمد عليه الدول النامية بعيدا عن التوجه المفرط إلى الاستدانة الخارجية في ظل انعكاسات تراجع أسعار البترول وبينت الدراسة من خلال تسليطها الضوء على واقع وخصائص الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر أن هذه الاستثمارات لا يمكن الاعتماد عليها بوضعها الراهن على أداء مهمة تنويع مصادر التمويل والتخفيف بذلك من الاعتماد شبه الكلي على العائدات النفطية ،ومخاطر اللجوء الى الاستدانة الخارجية،كما قدمت الدراسة مجموعة من الاقتراحات في سبيل تفعيل هذه الاستثمارات ومنها ضرورة توفير إرادة سياسية قوية من أجل تهيئة بيئة ملائمة للاستثمار ، والعمل على تحسين رتب الجزائر على المستوى العالمي في مجال جاذبية الاستثمار.[10]

قام **سماحي (2018)** بدراسة تهدف الى تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري باستخدام النماذج الاحصائية واختبار ARDL و ECM-ARDL خلال الفترة مابين 1970 و 2014 ،وذلك بدراسة العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و كل من الناتج الداخلي الإجمالي خارج المحروقات، الصادرات خارج المحروقات وكذلك قطاع الصناعة والتشغيل في المدى البعيد،وتوصلت الدراسة الى ان الاستقرار السياسي والاقتصادي ليسا كافيين لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بغية النهوض بالقطاعات الاخرى خارج المحروقات لتحقيق التنمية الاقتصادية،وأوصت بضرورة دعم القطاعات خارج المحروقات من خلال تسهيل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بإرساء منظومة قانونية فعالة.[11]

ومن خلال ما سبق ذكره نقوم بتقسيم هذا الدراسة إلى المحاور التالية:

---

[9]–بوعافية،هشام،(2017) **التنمية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**،أطروحة دكتوراه منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر 3،الجزائر.

[10]–بوكزاطة،سليم،(2017) **أهمية الاستثمار الأجنبي في التقليل من توجه الجزائر للاستدانة الخارجية في ظل انعكاسات تراجع أسعار النفط**،مجلة أبعاد اقتصادية،جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ، الجزائر،2، (6)، 360-379.

[11] -Smahi,Ahmed,(2018) **The determinants of the foreign direct investement on the macroeconomic variables : The case of the Algerian economy**,American Finance and Banking Review,3,(1),5-11.

- خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر أهميته ومميزاته؛
- مخططات التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر خارج المحروقات وتحقيق التنمية في الجزائر.

10. خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر أهميته ومميزاته:

قبل التطرق لخصائص الاستثمار الأجنبي المباشر ينبغي التطرق لبعض المفاهيم التي تعد ضمن الأهمية في دراستنا ونوجزها مختصرة في الآتي:

10. 1 .مفاهيم متعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر:

وردت عدة تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر نذكر بعضها التالي :

- حيث يعتبر "تلك المشروعات التي يقيمها ويملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو اشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يبرر له حق الادارة ".[12]
- كما يعرف ايضا على أنه " تلك العملية التي تقوم من خلالها منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج موطنها الأصلي بقصد المشاركة الفعلية وممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات".[13]
- هو استثمار تقوم به شركات غير مقيمة في البلد المضيف أو شركات مقيمة ولكن ذات رقابة أجنبية من خلال:[14]

- خلق و انشاء أو توسعة شركات ، فروع أو شبكات؛
- المشاركة في شركة جديدة أو موجودة و التي هدفها إقامة روابط اقتصادية طويلة مع الشركة و اتي هدفها تمكين المستثمر من المشاركة و السيطرة على تسيير هذ الشركة.

10. 2.خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتمثل اهم خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:[15]

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار منتج او استغلال امثل للموارد،فالمستثمر الأجنبي لا يقدم على استثمار امواله وخبراته في البلد المعني إلا بعد اعداد دراسات جدوى اقتصادية معمقة للمشروع؛

---

[12] – هدسون، جون و هرندر ،مبارك،(1987) **العلاقات الاقتصادية الدولية**،دار المريخ، الرياض،699-700.

[13] – باكر،مشتاق،(1998) **الاستثمار الأجنبي المباشروتجربة الشرق الاوسط**،المجلة الاقتصادية السعودية،1، (1)، ص123.

[14] -Bernard,Hugonnier ,(1984) **Investissement Direct coopération et firmes Multinationales**,sans édition, economica,France, p18.

[15] – حامد عبد المجيد، درار،(2003) **مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**،الادارة الجامعية الاسكندرية،مصر،ص 214.

– فرض السيطرة والتحكم بالأسواق الأجنبية اين تكون سلطة اتخاذ القرار في المقر الرئيسي للشركة المستثمرة (الشركة الأم) خدمة لمصالحها الخاصة؛

– انتقال رؤوس الأموال تحت اشراف المستثمر الأجنبي بشكل مستمر تبعا للحصة التي يملكها في الفرع المتواجد بالخارج؛

– تبعية الفروع للشركة الأم في مجال الأبحاث،توريد التكنولوجيا،التصاميم والخبرات التنظيمية و الادارية والتقنية؛

– تجنبا لمشكلات البيئة و الضرائب والمنافسة الطاحنة في الدول المتقدمة،يتجه الاستثمار الأجنبي المباشر الى البلدان ذات المناخ الاستثماري الملائم والمناسب بحيث ينتقل الى المناطق التي توفر له التسهيلات والإعفاءات و اليد العاملة الرخيصة،بغرض جني أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم التكاليف والمخاطر؛

– الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لخلق فرص للعمل ولتوسيع نطاق الأسواق الوطنية،فهو يدعم المبادلات التجارية،لاسيما إذا تم في اطار صناعات التصدير أين يكون البلد المضيف ذو ميزة نسبية مقارنة بالبلد الأصلي؛

– الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للبلد المضيف،هو وسيلة تمويلية بديلة للقروض الخارجية ولاتترتب عليه خدمة الديون؛

– أصبح الاستثمار في قطاع الخدمات يتفوق على الاستثمار في قطاع الصناعة والزراعة،كما اصبحت التكنولوجيا معيارا يقاس به تقدم الدول وتخلفها،فهي السلاح المتجدد الذي تمتلكه البلدان المتقدمة.

10. 3.أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:أظهرت عديد من الدراسات أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره الايجابية على النمو الاقتصادي وذلك على الرغم من قلة النماذج النظرية المثبتة لهذه المكاسب ووجود بعض الإشكالات المنهجية في قياس هذا الأثر ، ومن أهميته:[16]

– مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة معدل التكوين الرأسمالي، لاسيما إذا ما توجهت هذه الاستثمارات إلى القطاعات الاقتصادية التي يصعب على الشركات المحلية الاستثمار فيها لعدم امتلاكها التكنولوجيا الكافية ،وقلة إمكانية تحمل مخاطرها وتكاليفها الباهظة؛

[16]–بوكزاطة،سليم،(2017)، ص364

– يساهم في سد الفجوة الادخارية لتمويل الاستثمارات اللازمة، وإحداث انتعاش في النشاط الاقتصادي، كما يشجع على التنويع الاقتصادي وتنويع الصادرات والتقليل من حجم الواردات ؛مما يساهم في تخفيف عجز الميزان التجاري،

– تستفيد الشركات المحلية بطريقة مباشرة وغير مباشرة من التكنولوجيا التي تستخدمها الاستثمارات الأجنبية، لاسيما باقتنائها التجهيزات الإنتاجية المنتجة في هذه الأخيرة، ومن خلال عقود المناولة التي تبرمها معها؛

– كما تسمح في زيادة مستوى تنافسية المؤسسات المحلية وتكوين الأيدي العاملة، وذلك من خلال ضغوط المنافسة التي تكون سائدة في السوق، أين يفرض على عدد من الشركات المحلية الأقل كفاءة الخروج من السوق، ويرفع عدد آخر منها مستوى إنتاجيته لضمان الاستمرار.

10. 4.مميزات الاستثمار الأجنبي المباشر:[17]

– نقل التكنولوجيا: على الرغم من وجود قنوات أخرى غير الاستثمارات الأجنبية يمكن للدول المضيفة جلب التقنيات الجديدة من خلالها مثل العقود الإدارية والتراخيص والبحوث المنشورة والشراء المباشر إلا أن الاستثمارات الأجنبية تمثل أكثر الطرق جدوى في نقل التكنولوجيا ، من خلال قيام الشركات الأجنبية بتدريب العمال والموظفين والمدراء والمهندسين الفنيين على التقنيات التي ستجلبها للدولة المضيفة.

– التأثير في ميزان المدفوعات و الميزان التجاري : للاستثمارات الأجنبية تأثيرا ايجابيا على ميزان المدفوعات من خلال لجوء الشركات متعددة الجنسية إلى بيع عملاتها الأجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مشاريعها في البلد المضيف هذا من جهة و من جهة ثانية محاولة توجيه النقد الأجنبي للاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات الإنتاجية ، وهذا يعني تحسين حالة ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الصادرات وتخفيض الواردات.

– التأثير في النمو الاقتصادي : إن الاستثمار الأجنبي يساهم في النمو الاقتصادي من خلال إنشاء أرصدة إضافية من رأس المال للدول المضيفة ويضاف إلى مدخرات هذه الدولة أو احتياطي النقد الأجنبي وأيضا فانه يقدم المعرفة التقنية المطلوبة لاستكمال المشروع الاستثماري بنجاح.

– التأثير في سعر الصرف : إن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية تترك تأثيرات سلبية في السياسة النقدية خاصة في الدول النامية ،من خلال تأثيرها على استقرار سعر الصرف ومعدل التضخم النقدي ،فتدفق

[17]– بن حمو،فايزة،(2016)،ص ص 18-19.

الأموال إلى الداخل يؤدي إلى تقييم عملة الدولة المضيفة بأكثر من قيمتها الحقيقية وهذا يؤدي الى ارتفاع معدل التضخم وانخفاض أسعار الصرف الحقيقية.

11. مخططات التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1986–2016):

1.11– الفترة (1985 – 1989):

ضمن المخطط الخماسي الثاني الذي كانت اهدافه تتمثل فيما يلي:[18]

- تنظيم مختلف الانشطة التنموية،مع مراعاة القيود الخاصة بالمرحلة والوسائل الواجب تعبئتها؛
- ادراج المخطط ضمن منظور تنموي طويل الامد.

لكن بعد انهيار اسعار البترول بشكل عنيف سنة 1986 وصل الى 10 دولار اي بانخفاض قدره 50% سارعت السلطات الى اجراء اصلاحات مست جميع القطاعات نذكر منها:

- إعادة النظر في طرق التخطيط نحو لامركزية أكثر ؛
- استقلالية المؤسسات العمومية (لامركزية قطاعية)؛
- خوصصة كلية للقطاع الفلاحي، وذلك باستحداث المستثمرات الفردية والجماعية؛
- إدخال آليات جديدة لإنعاش الصادارت؛
- إصلاح المنظومة البنكية والنقدية؛
- إصلاح المنظومة التشريعية وإعادة النظر في الاستثمارات الخاصة.

إلا أن هذه الإصلاحات كانت مخيبة، حيث لم تستطع الدولة تلبية حاجات المواطنين من المواد الاستهلاكية وعدم قدرتها على توفير وسائل الإنتاج الضرورية التي تضمن دوران الاقتصاد الوطني، بالإضافة احتياجاتها للاستثمار الذي تقلصت معدلاته السنوية دون أن ننسى خدمات الديون التي أرهقت كاهل الاقتصاد

2.11– الفترة (1989 – 1998):

عرف الاقتصاد الجزائري خلال هذ الفترة بداية دخوله في مرحلة جديدة، بانتقاله من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، فقد فرضت الظروف التي مرت بها الجزائر قبل هذه الفترة إلى التقدم لكل من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي طلبا للعون المالي الذي قد يساعدها في تحقيق أهداف الإصلاحات التي ستتبعها

[18] – بوعافية،هشام،(2017)،ص140.

الجزائر،وتميزت هذه المرحلة ببرنامج التثبيت الهيكلي (1994-1995) و التعديل الهيكلي (1995-1998) والذي كانت اهدافه مايلي:[19]

- تخفيض معدل اتضخم إلى مستوى قريب من بلدان الاتحاد الأوروبي، باعتبارها الأثقل وزنا في المبادلات التجارية معنا مقارنة بالبلدان الأخرى؛
- رفع معدل النمو الاقتصادي، بغية استيعاب معدل نمو العمل السنوي المقدر ب% 4 ، أي حوالي 300000 طلب عمل جديد، بالإضافة إلى التقليص من رصيد البطالة الذي سجل مليوني بطال؛
- خفض التكاليف الانتقالية للتصحيح الهيكلي المتعلقة بالقطاعات السكانية الأكثر تضرار، حيث قدر حجم خفض العجز في حدود 2 مليون وحدة سكنية؛
- العمل على استعادة قوة ميزان المدفوعات، مع تحقيق مستويات ملائمة مع إحتياطات النقد الأجنبي.
- ولتحقيق هذه الاهداف اتبعت الجزائر نوعين من الاجراءات :
- اجراءات عامة لإعادة جدولة 50% من الديون الخارجية والاستفادة من إعانات المؤسسات العالمية في اطار دعم الإصلاحات الاقتصادية الهامة في الجزائر؛
- اجراءات السياسة المالية والنقدية وتمثلت في رفع معدلات الفائدة خلال الفترة وفرض نسبة 25% باحتياطي نقدي قانوني على كافة الودائع بالعملة الوطنية ،وإصدار سندات بأسعار فائدة بلغت 16,5% ،كذلك تشجيع المصارف والمؤسسات المالية الخاصة وحث العاملين الاقتصاديين على زيادة مدخراتهم في شكل أصول مالية ونقدية بالعملة الوطنية،لرفع نسبة تعبئة الادخار.
- أما نتائج هذا البرنامج فانعكس على مؤشرات الاقتصاد الكلي والتي نذكر منها:
- نسبة خدمة الدين إلى الصادرات :حيث كانت تمثل في المتوسط حوالي 70% للفترة الممتدة بين 1986 و 1996 إلا أنها تقلصت إلى حدود 47% نهاية 1998 ؛
- احتياطي الإجمالي من العملة الصعبة: حيث وصل نهاية سنة 1998 الى 6,8 مليار دولار وهذا ليس راجع فقط الى ارتفاع اسعار البترول وإنما أيضا إلى التمويلات الاستثنائية التي استفادت الجزائر منها خلال هذه الفترة؛
- عجز الخزينة العمومية: رغم الفائض المسجل خلال سنتي 1996 و 1997 إلا ان الميزانية العامة بقيت تعاني من عجز مقدر ب 3,9% هذا ما يفسر تدهور المالية العامة؛

[19] - بوعافية،هشام،(2017)،ص144.

- التضخم: حيث حقق البرنامج الهدف الذي سطر له لبلوغ معدل التضخم عند نهايته نسبة 5% ، بعد ان كان 20% للفترة مابين 1991 و 1995 ؛
- النمو الاقتصادي: وصل معدل النمو بنسبة متوسطة 3,4% خلال فترة البرنامج،لكنها لم تكن كافية بالنظر الى معدل نمو السكان من جهة و معدل الزيادة في اليد العاملة من جهة اخرى حيث وجب تحقيق معدل نمو سنوي 7% لعشرية كاملة.

إلا ان ما تحقق من نتائج يتعلق بصفة عامة بجانب الطلب الكلي، أما ما تعلق بجانب العرض الكلي فإن المؤشرات لا تدعو للتفاؤل لمختلف القطاعات، ما عدا قطاع المحروقات وقطاع الخدمات.كذلك كانت لها اثار سلبية اجتماعية كبيرة بارتفاع معدلات البطالة والفقر.

3.11-الفترة (2000 – 2016):

بعد سنتين من انتهاء برنامج الاصلاح الهيكلي عادت السلطات الى العمل الهيكلي من خلال ثلاثة برامج طموحة هي:[20]

أ-برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004): خصص له مبلغ 525 مليار دج والذي كانت اهدافه:

- تنشيط الطلب الكلي؛
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة، ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة؛
- تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان وهو ما يعكس سعي الدولة رفع معدل النمو وتخفيض معدل البطالة لهذه الفترة.

وكان التوزيع القطاعي لهذا البرنامج كما يلي :

- الاشغال الكبرى والهياكل القاعدية:قسمت مخصصات هذا القطاع على ثلاث جوانب هي:
- تجهيزات الهياكل:142,9 مليار دج؛
- تنمية المناطق الريفية : 32 مليار دج؛
- السكن والعمران : 35,6 مليار دج.
- التنمية المحلية والبشرية:خصص لها نسبة 38,8 % من إجمالي قيمة المخطط بمبلغ 204,2 مليار دج.

[20]- بوعافية،هشام،(2017)،ص148.

- الفلاحة والصيد البحري: قسمت مخصصات هذا القطاع على جانبين هما:
- القطاع الفلاحي: 55,9 مليار دج؛
- قطاع الصيد البحري: 9,5 مليار دج.
- دعم الإصلاحات:خصص لها مبلغ 45 مليار دج من اجل ضمان التكيف والمتطلبات الدولية وحاجياتها من دخول الجزائر في مرحلة اقتصاد السوق.

ب- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009): جاء في اطار تكملة التنمية التي سبق اقرارها وتنفيذها في المخطط السابق وخصص له مبلغ 4202,7 مليار دج وكانت اهدافه كما يلي:

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة و تحسين مستوى معيشة الأفراد؛
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية و رفع معدلات النمو الاقتصادي.

وكان التوزيع القطاعي لهذا البرنامج كما يلي :

- تحسين ظروف معيشة السكان: 1908,5 مليار دج؛
- تطوير المنشآت الأساسية : 1703,1 مليار دج؛
- دعم التنمية الاقتصادية: قسمت مخصصات هذا القطاع على ثلاث جوانب هي:
- الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري: 312 مليار دج؛
- الصناعة ودعم الاستثمار:13,5 مليار دج لقطاع الصناعة و 4,5 مليار دج لتهيئة المناخ لجذب الاستثمار
- السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف: 7,2 مليار دج.
- برنامج تطوير الخدمة العمومية: 203,9 مليار دج.

ج- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) : خصص له مبلغ 21214 مليار دج وكانت اهدافه كما يلي:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها و تحسين التنمية البشرية؛
- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية؛
- تشجيع إنشاء مناصب الشغل.

وكان التوزيع القطاعي لهذا البرنامج كما يلي :

- التنمية البشرية: 8914 مليار دج؛
- تطوير المنشآت القاعدية الأساسية: 8200 مليار دج؛

- دعم تنمية الاقتصاد الوطني: 1500 مليار دج؛
- التنمية الصناعية : 200 مليار دج؛
- تشجيع إنشاء مناصب الشغل: 350 مليار دج؛
- تطوير اقتصاد المعرفة: 250 مليار دج من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الاعلام الالي في كل المرافق العمومية.

12. الاستثمار الأجنبي المباشر خارج المحروقات وتحقيق التنمية في الجزائر:

لمعرفة مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي خارج المحروقات في العملية التنموية في الجزائر قمنا بالتركيز على متغيرين اساسيين هما الناتج الداخلي الخام و معدل التشغيل.

12 .1.أثر الاستثمار الأجنبي المباشر خارج المحروقات على الناتج الداخلي الخام(GDP) :

قد سعت الجزائر إلى استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة قصد تلبية متطلبات التنمية منذ بداية الإصلاحات إلى غاية برنامج التنمية الخماسي، وسنحاول تسليط الضوء على مدى تطور حجم الناتج الداخلي الخام خلال الفترة بين 1986 و 2016 و التطورات التي عرفها معدل النمو في نفس الفترة ومدى تأثرها بحجم الاستثمارات الأجنبية التي شهدتها الجزائر خلال نفس الفترة كما هو مبين في الجدول رقم (12-01).

الجدول رقم(12-01) :العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو GDP في الجزائر خلال الفترة (1986-2016):

السنوات	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
نسبة التغير السنوي للاستثمار الاجنبي المباشر FDI(%)	1 236,52	(30,19)	250,75	(7,12)	(97,23)	3 375,12	157,76	(100,00)
نسبة التغير السنوي للناتج المحلي الاجمالي GDP (%)	40	(70,00)	(100,00)	440,00	80,00	(120,00)	180,00	(210,00)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
نسبة التغير السنوي للاستثمار الاجنبي المباشر FDI(%)	-	-	-	(3,70)	133,31	(51,93)	(3,94)	297,40
نسبة التغير السنوي للناتج المحلي الاجمالي GDP (%)	(90,00)	380,00	410,00	110,00	510,00	320,00	382,00	301,00

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة التغير السنوي للاستثمار الاجنبي المباشر FDI(%)	(4,32)	(40,11)	38,25	31,09	59,26	(8,38)	56,43	4,11
نسبة التغير السنوي للناتج المحلي الاجمالي GDP (%)	561,00	720,00	430,00	591,00	168,00	337,00	236,00	163,00

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة التغير السنوي للاستثمار الاجنبي المباشر FDI(%)	(16,26)	11,77	(41,65)	12,76	(11,21)	(135,80)	(404,63)
نسبة التغير السنوي للناتج المحلي الاجمالي GDP (%)	363,00	289,00	337,00	277,00	379,00	376,00	330,00

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي و بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

شهد حجم الناتج الداخلي الخام زيادة كبيرة حيث انتقل من حوالي 45 مليار دولار سنة 1991 الى 85 مليار دولار سنة 2004 ثم الى 213 مليار دولار سنة 2014 إلا أن معدلات النمو شهدت تذبذبا كبيرا خلال سنوات هذه الفترة فكان متوسط معدل النمو للفترات :(1986-1995) بمتوسط معدل 0,53% و(1996-2001) بمتوسط معدل 3,46% و(2001-2004) بمتوسط معدل 5 % و(2005-2009) بمتوسط معدل 3 % وأخيرا (2010 – 2016) بمتوسط معدل 3,35%،بالإضافة الى هذا فان تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال نفس الفترة شهد تذبذبا هو الآخر إلا أن معدلات التغير السنوي لهذه التدفقات لم تكن بنفس اتجاه تطور معدلات النمو الاقتصادي فمثلا شهدت سنة 1989 معدل نمو إيجابي بنسبة 4,4% تزامن ذلك مع انخفاض حجم التدفقات بنسبة 0,7 %،كذلك سنة 1999 حيث شهدت هذه السنة نسبة نمو إيجابية بنسبة 3,2% قابلها انخفاض في التدفقات بـ 5,1 %كذلك بالنسبة لسنة 2016 حيث شهدت هذه السنة نسبة نمو إيجابية بنسبة 3,3% قابلها انخفاض في التدفقات بـ 4 %وحتى في سنة 2003 أين شهد معدل النمو أعلى مستوى له خلال فترة الدراسة بنسبة 7,2% انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 0,4%. و على الرغم من جود تناسب طردي بين تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وتطور معدلات النمو خلال بعض سنوات هذه الفترة إلا أن هذا لا يعطي أي انطباع أن زيادة معدل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر هو السبب في زيادة معدل النمو الاقتصادي خصوصا وأن نسبة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حجم الناتج الداخلي الخام لم تتجاوز نسبة 2 % كأقصى حد سنة 2009.

الشكل رقم (12-01):نسبة تطور الناتج الداخلي الخام والتدفقات الواردة للاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة 1986-2016

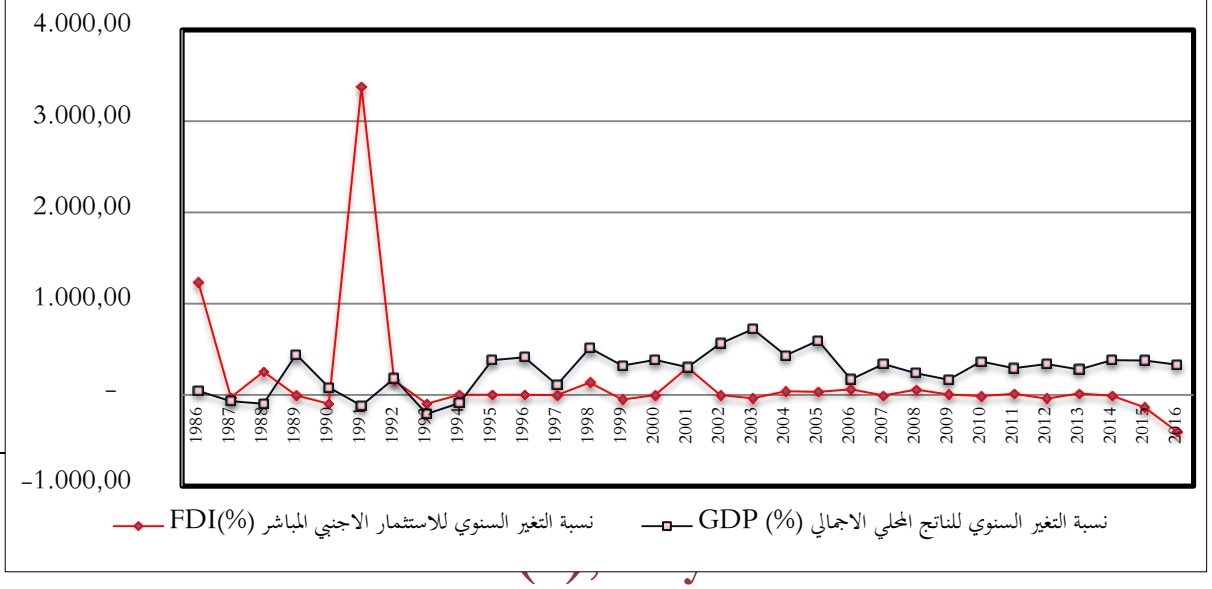

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (12-01).

وحتى تكون لدينا نظرة جيدة على العوامل التي تؤثر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وجب علينا الاطلاع على بنية الاقتصاد الجزائري من خلال مدى مساهمة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية في إجمالي القيمة المضافة في الجزائر.

الجدول رقم(12-02): مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة (1994-2014):

القطاعات	1994	1998	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المحروقات (%)	29,8	30,4	44,5	46,4	53,2	53,9	52,3	49,57	48,92	53,21	52,12	49,17	43,14	44,3
الزراعة (%)	26,6	14,6	11,8	11	9	8,7	8,8	6,95	9,86	9,89	10,93	11,7	12,7	13,4
الصناعة (%)	14	11,6	8	7,3	6,4	5,9	5,9	3,24	4,5	5	5,1	5,1	4,9	6,3
بناء واشغال عمومية (%)	13,1	12	9,3	10	7,9	8,3	9,1	9,02	11,92	10,4	8,6	9,3	12,6	11,7
التجارة والخدمات (%)	30,4	31,5	26,3	23,5	23,5	23,2	23,9	31,22	24,8	21,9	23,24	24,73	26,66	24,3

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري.

والواضح من خلال الجدول أعلاه أن مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي القيمة المضافة تعزز بشكل كبير حتى بعد إقرار الإصلاحات الاقتصادية،فقد فاقت نسبة 40% خلال (2003-2014)،أما قطاع الزارعة والصناعة فإن لهما أضعف مساهمة في إجمالي القيمة المضافة، وهو ما يجعل الاقتصاد الجزائري تحت رحمة أسعار النفط والتي تمثل الركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائري وهو العامل الذي يؤثر على حجم الناتج الداخلي الخام بشكل كبير.

12 .2.أثر الاستثمار الأجنبي المباشر خارج المحروقات على التشغيل :

من بين العوامل التي تحفز الدول على استضافة الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، هي المساهمة في زيادة عدد مناصب الشغل و الجدول التالي يوضح مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب الشغل في الجزائر خلال (2003-2014)

الجدول رقم(12-03): مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في توفير مناصب الشغل خلال الفترة (2003-2014):

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المشتغلون	6684000	7798000	8044000	8869000	8594000	9146000
نسبة التشغيل الى عدد السكان (%)	32,7	35,16	36,04	37,2	36,46	37,41
عدد وظائف الاستثمار الاجنبي المباشر	4732	3334	11049	9491	5711	27305
نسبة وظائف FDI الى المشتغلين	0,07%	0,04%	0,14%	0,11%	0,07%	0,30%

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المشتغلون	9472000	9736000	9599000	10170000	10788000	10566000
نسبة التشغيل الى عدد السكان (%)	37,84	38,14	38,27	38	39,39	37,12
عدد وظائف الاستثمار الاجنبي المباشر	5872	3797	2265	4951	7298	2130
نسبة وظائف FDI الى المشتغلين	0,06%	0,04%	0,03%	0,05%	0,07%	0,02%

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات الديوان الوطني للاحصائيات(ONS) .

كانت الوظائف التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب المعطيات السابقة ضعيفة جدا مقارنة بحجم المشتغلين حيث لم تتجاوز نسبة الوظائف التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة 0,3 %كأقصى حد سنة 2008، وحسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فإن الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر وفرت خلال الفترة (2002-2015) 129254 منصب شغل من خلال 676 مشروع، في حين أن الاستثمارات المحلية في الجزائر وفرت 904762 منصب شغل من خلال 59563 مشروع خلال هذه الفترة.

وعلى الرغم من أن عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي في الجزائر بلغ 676 مشروع فقط مايمثل نسبة 1% من إجمالي المشاريع الاستثمارية في الجزائر، إلا أنها توفر ما نسبته 13% من إجمالي عدد مناصب الشغل التي وفرتها جميع المشاريع الاستثمارية، وهذا ما يعطينا انطباعا ان دور الاستثمارات الأجنبية يبقى مهما في توفير مناصب الشغل في الجزائر.

13.النتائج والتوصيات:

13 .1. نتائج الدراسة:يمكن استعراض أهم النتائج التي تم التوصل اليها خلال تحليل البيانات المجمعة:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر نشاطا كأي نشاط اقتصادي يترتب عليه نواحي ايجابية وأخرى سلبية على الدول المضيفة، ويبقى على الدولة المستقبلة لهذه الاستثمارات العمل على تعظيم الأثر الايجابي

الصافي الناجم عن هذ الاستثمارات من خلال إيجاد التوليفة الملائمة بين تقديم الحوافز المناسبة و التقليل من الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر بما يتماشى مع مرحلة النمو التي تمر بها؛

– ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم تساهم في جميع خطط التنمية الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر بل كانت كلها مرتبطة بأسعار النفط ،وعلى الرغم من حجم الاموال التي خصصتها الجزائر لبرامجها التنموية و التي بلغت 407 مليار دولار امريكي خلال الفترة (2000-2014) و تحسن بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني، بالإضافة الى الامتيازات الممنوحة للمستثمرين إلا ان موقع الجزائر في مؤشرات قياس المناخ الاستثماري لم يتحسن بشكل كبير،حيث بقي ترتيب مناخ الاستثمار في الجزائر ضمن اواخر ترتيب الدول في العالم، و هو ما أثر على حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة الى الجزائر؛

– ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم يكن لها اي أثر على معدل النمو الذي كان متعلقا اساسا بأسعار النفط، ولا على الاستثمار المحلي الذي لم يكن لها اي أثر لا كمي ولا نسبي، اما مساهمة هذه الاستثمارات في التشغيل فعلى الرغم من ان ما وفرته هذه الاخيرة من مناصب شغل مثل نسبة 13% من مناصب الشغل التي وفرتها جميع المشاريع الاستثمارية في الجزائر خلال الفترة (2002-2015) الا ان الانخفاض الذي شهدت معدلات البطالة في الجزائر لم يكن للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة أي دور في ذلك.

13 .2. التوصيات: بناءا على النتائج السابقة التي توصلت إليها الدراسة،قمنا بتقديم التوصيات التالية:

– العمل على رفع كفاءة الادارة و التي تمثل همزة وصل بين الدولة و المستثمرين من خلال دوارت وطنية تكوينية لموظفين العاملين في مجال الاستثمار و ذلك لتوحيد المفاهيم و تحديد بدقة ما للمستثمر من مزايا وحقوق و ما عليه من التزامات و واجبات؛

– ان المشاريع التي قامت بها الجزائر بشراكة مع عدة دول مثل مصانع تريب السيارات و العربات الصناعية على غرار مصنع مرسيدس بنز ، مصنع رونو ، مصنع هونداي بالإضافة الى مصنع فولكسفاغن و مشاريع اخرى تمثل نقطة قوة يجب التركيز عليها لزيادة حجم هذه الاستثمارات وخصوصا الاستثمارات العربية البينية؛

– ان اهمال القطاع الفلاحي في بداية تكوين اقتصادنا الوطني و الاعتماد المطلق على قطاع المحروقات كان هو المنعرج الخطير الذي حال دون بناء اقتصاد قوي غير مرتبط بأسعار البترول و التي عرضته في ما بعد الى العديد من الهزات التي ادت الى ارتفاع المديونية الخارجية،لذلك وجب اعادة النظر في السياسات التنموية المنتهجة و اعادة توجيهها لاعطاء دفعة قوية لقطاعات اخرى تكون داعمة لقطاع المحروقات؛

- ضرورة ايجاد حلول للمشاكل و العوائق الكبيرة التي تواجه الاستثمارات سواء المحلي أو الأجنبي و التي يجب التغلب عليها اهمها عدم استقرار القوانين وعدم وضوحها بالإضافة الى الفساد الاداري و البيروقراطية و ثقل المنظومة المصرفية و مشكل العقار الصناعي؛
- العمل على استقرار القوانين، رفع كفاءة الادارة،تقديم امتيازات اكثر للمستثمرين كذلك العمل على تنمية قطاعات اخرى تكون عونا لقطاع المحروقات ونرى ان قطاع الفلاحة في الجزائر يملك كل المؤهلات اللازمة ليكون اول قطاع يجب العمل على دعمه وتنميته.

14. المراجع:

14. 1.المراجع العربية:

- باكر،مشتاق،(1998) **الاستثمار الأجنبي المباشر وتجربة الشرق الأوسط**،المجلة الاقتصادية السعودية،1، (1)، ص123 .

- بوكزاطة،سليم،(2017) **أهمية الاستثمار الأجنبي في التقليل من توجه الجزائر للاستدانة الخارجية في ظل انعكاسات تراجع أسعار النفط**،مجلة أبعاد اقتصادية،جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ، الجزائر،2، (6)، 360-379.

- بوعافية،هشام،(2017) **التنمية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**،أطروحة دكتوراه منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر 3،الجزائر.

- بن حمو،فايزة،(2016)،**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر**،أطروحة دكتوراه منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية،جامعة الجزائر 3 ،الجزائر.

- دحماني،سامية،(2016) **أثر مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة لدول المغرب العربي خلال الفترة (2000-2015)**،أطروحة دكتوراه منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر 3،الجزائر.

- هدسون، جون و هرندر ،مبارك،(1987) **العلاقات الاقتصادية الدولية**،دار المريخ، الرياض،699-700.

- زغيب،شهرزاد،(2005)**الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وآفاق**،مجلة العلوم الانسانية،جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر،(8).

- حامد عبد المجيد، درار،(2003) **مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**،الادارة الجامعية الاسكندرية،مصر،ص 214.

- مراس ،محمد ،(2015) **قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر**،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، الجزائر،(2)، 121-130.

14. 2.المراجع الأجنبية:

- Almfraji ,Mohamed Amin & Almsafir ,Mahmoud Khalid,(2014) **Foreign direct investment and economic growth**,Procedia,Social and Behavioral Sciences,Universiti Malysia Kelantan, 129,206-213.

- Benidir ,Samir,(2015) **Estimating the impact of foreign direct investment on economic growth in Algeria**,Master of economics,Universiti UTARA Malaysia,Malaysia.

-Bernard,Hugonnier ,(1984) **Investissement Direct coopération et firmes Multinationales**,sans édition,economica,France, p18.

- Bounaoua, Chaib & Matallah, Siham ,(2014) **The impact of institutional quality in attracting foreign direct investment in Algeria**, Topics in middle eastern and north African economics, Loyola University Chicago,16 (2).

- Henrik,Hansen & John,Rand,(2005) **On the causal links between FDI and Growth in developing countries**, World institute for development economics research, United Nations University, Helsinki, Finland,(31/2005).

- Smahi,Ahmed,(2018) **The determinants of the foreign direct investment on the macroeconomic variables : The case of the Algerian economy**,American Finance and Banking Review,3,(1),5-11.

14. 3.المواقع الالكترونية:

- البنك الدولي: https://data.worldbank.org/country/algeria

- البنك المركزي الجزائري: http :www.bank-of-algeria.dz

– الديوان الوطني للاحصائيات: http :www.ons.dz /-Statistiques-Economique-.html

– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: http :www.andi.dz

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: http :www.dhaman.net/ar/research-studies